

سلوك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو الشراكة مع الجامعات بالتطبيق على بعض المؤسسات بولاية سطيف

- د. بوحروود فتيحة *

الملخص:

تعتبر العلاقة التكاملية بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية عاملا حرجا بالنسبة لعملية التنمية الاقتصادية، وتمثل ركيزة أساسية لتلبية متطلبات المجتمع وتطويرة بمرور الزمن، لذلك اهتمت الدول المتقدمة على تشجيع علاقات التعاون والشراكة بين القطاعات التعليمية والقطاعات الاقتصادية كلبنة أساسية في بناء اقتصاديات قوية ومتفوقة، مثل الوم أ، بريطانيا، اليابان، ...، وبالمثل اهتمت بعض الدول العربية بهذا المجال مثل المملكة العربية السعودية، ولقد خصصت هذه الورقة البحثية لدراسة علاقة الشراكة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجامعات الوطنية، وتحليل سلوكها في هذا المجال، وتحديد أهم المعوقات التي تحول دون إقامة شراكة فاعلة وناجحة على المستوى الوطني.

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية، سلوك الم ص م في بيئة الأعمال المتغيرة.

Summary:

The complementary relationship between the university and the economic institutions is considered as a critical and essential factor to the economic development, and represents a fundamental pillar to meet the requirements and the development of the society over time, that is why the developed countries focused on promoting the cooperation and the partnership between educational and economic sectors such as the US, UK and Japan, ... and, similarly some Arab countries focused on this field, such as Saudi Arabia. Accordingly, this paper investigates the partnership between small and medium-sized enterprises, and national universities, and analyzes their behavior in this field, as well as it identifies the most important obstacles for the establishment of an effective and successful partnership at the national level.

* أستاذة محاضرة، جامعة سطيف 01.

المقدمة:

ينظر للم ص م باعتبارها كيانا متميزا من حيث خصوصياتها التنظيمية والإدارية وطبيعة علاقاتها مع بيئتها المحيطة، وتميزها وفقا لهذا المنظور ساعدها على المساهمة بشكل فعال في تنمية وتطوير الإبداع، من منطلق المرونة وقدراتها العالية على الاستجابة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.

لذلك ركزت أغلب الاقتصاديات المتطورة على دعم وتطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لإحداث التنمية الشاملة والمستدامة للدول، بحيث عملت على انتهاز العديد من الإستراتيجيات والآليات لترقية هذه المؤسسات، وخاصة ما تعلق بمجال الابتكارات وتوطين التكنولوجيا الحديثة؛ إذ يمثل الابتكار أحد السبل الناجحة لتدعيم القدرات وتطوير المزايا التنافسية لهذا النوع من المؤسسات في ظل بيئة معقدة وشديدة التغير والاضطراب.

ووفق مقاربة كلية، فالإطار الوطني لتطوير التنافسية يشير إلى اجتماع واتحاد مجموعة من العوامل المتداخلة والمتفاعلة فيما بينها، وهي تشكل الدعامة الأساسية لتطوير منظومة الإبداع على المستوى الوطني. ولعل أحد هذه العوامل التي يتجلى دوره بوضوح في هذا المجال هو "الجامعة"، باعتبارها مصنعا لمختلف المعارف، ومصدرا للكفاءات والإطارات البشرية المؤهلة والموجهة نحو المؤسسات الاقتصادية، هذه الأخيرة تقوم بالتطبيق التجاري والصناعي للمعرفة، وعلى أساس هذه العلاقة القائمة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي بصفة خاصة، والمجتمع ككل بصفة عامة، ظهرت عديد الدراسات التي اهتمت بدراسة وتحليل مفهوم "الجامعة المجتمعية"؛ أي البحث في سبل تفعيل دور الجامعة في خدمة المجتمع بكل مكوناته، كما اهتمت الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية بتطوير أشكال التعاون والتبادل المعرفي بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية من خلال العديد من الآليات والوسائل، وإيجاد قنوات التواصل الفعال بين الطرفين، وفق نظرة تكاملية أساسها الشراكة والتعاون من أجل وحدة المصلحة والهدف.

ولقد خصصت هذه الورقة البحثية لدراسة العلاقة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية، بالإسقاط على الم ص م، ومحاولة تحليل ودراسة سلوك هذا النوع من المؤسسات فيما يتعلق بالشراكة مع الجامعات في الجزائر.

أولا. الجوانب المنهجية:

1. **طرح الإشكالية:** بناءا على ما سبق، فالجامعة فاعل أساسي لدعم وتطوير الابتكار في الم ص م، من خلال إقامة شراكات وعلاقات تعاون وفق منظور تكاملي من أجل تبادل الخبرات، وتوحيد الجهود لتنمية المجتمع، والمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني. وعليه نطرح الأسئلة التالية:

ما هو واقع الشراكة بين الجامعات والم ص م في الجزائر؟
ما هو سلوك هذا النوع من المؤسسات اتجاه عملية الشراكة مع الجامعات؟
وما هي سبل تطوير التعاون العلمي والعملية بين الجامعات وهذه المؤسسات؟

2. **الفرضيات:** للإجابة على الأسئلة المطروحة، وضعت الفرضيات التالية:
تختلف سلوكيات الم ص م نحو الشراكة مع الجامعات باختلاف كل من العوامل المؤسسية والعوامل الشخصية للمسيرين؛
ترتبط عملية إقامة الشراكة بين الجامعة والم ص م بتوفر مجموعة من المقومات.

3. **أهمية البحث:** تبرز أهمية البحث في جانبين رئيسيين، هما:
أهمية التنظير والتأطير الفكري للعلاقة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية، ودراسة سلوك الم ص م في هذا المجال، وهو يعد إضافة علمية لما هو موجود من أبحاث في الموضوع؛
يبرز أهمية دراسة هذه العلاقة في الواقع العملي، وفي بيئة الأعمال على المستوى الوطني، ويعتبر بذلك مساهمة لإسقاط تلك المفاهيم النظرية على الم ص م الجزائرية.

4. أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأبعاد أبرزها:

- ✧ التعرف بمفهوم وأهمية الشراكة بين الجامعات والم ص م؛
- ✧ دراسة سلوك الم ص م نحو علاقة الشراكة مع الجامعات، وتحليل أبعادها ومستوياتها؛
- ✧ إبراز أهمية وجود علاقات شراكة بين الجامعات والم ص م بالنسبة للتنمية بمختلف مستوياتها؛

- ✧ لفت انتباه المسيرين ورجال الأعمال إلى أهمية عملية الشراكة مع الجامعة، ودور ها في بناء وتطوير القدرات والكفاءات على المستوى الوطني.
- #### 5. تقسيمات البحث: تم تقسيم الموضوع إلى ثلاثة محاور، يتناول المحور الأول المقاربات الفكرية لدراسة سلوك الم ص م في بيئة الأعمال المتغيرة، وتم التطرق من خلاله إلى الإطار المفاهيمي لدراسة الم ص م، عرض مراحل تطور منظومة الم ص م في الجزائر، ثم مناقشة خصوصيات وتوجهات الم ص م.

ويتضمن المحور الثاني التأسيس النظري لعلاقة الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية والجامعات، إذ يتم إبراز طبيعة العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة والجامعات، ثم استعراض بعض نماذج هذه الشراكة ومناقشة مستوياتها المختلفة، مع إبراز أهميتها بالنسبة الم ص م بصفة خاصة. وفي المحور الثالث يتم إسقاط المفاهيم النظرية للشراكة بين المؤسسات الاقتصادية والجامعات في الواقع العملي بالتطبيق على عينة من الم ص م بولاية سطيف.

ثانيا- دراسة سلوك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بيئة الأعمال المتغيرة.

- #### 1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : لقد حظيت منظومة الم ص م باهتمام عدد من الباحثين في المجالين الاقتصادي والإداري على حد سواء، وتعددت بذلك المفاهيم المرتبطة به، نركز في هذا الإطار على اتجاهين لتعريف الم ص م.

أ. توجه المشرع الجزائري في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: الذي يركز على ثلاثة معايير متمثلة في حجم العمالة، رقم الأعمال، والميزانية السنوية، كما يبينه الجدول (01).

الجدول (01): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

المؤسسة	فئة العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
المتوسطة	50 - 250	200 مليون دج إلى 2 مليار دج	100 - 500 مليون دج
الصغيرة	10 - 49	> 200 مليون دج	> 100 مليون دج
المصغرة	1 - 9	> 20 مليون دج	> 10 مليون دج

المصدر: 01- ص ص: 5-6.

وفقا لمعطيات الجدول فالمشرع الجزائري يعرف الم ص م والمتوسطة - مهما كان شكلها القانوني - بأنها "مؤسسات إنتاج السلع والخدمات، تشغل من 01 إلى 250 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها 02 مليار دج، أو لا يتعدى إجمالي حصيلاتها السنوية 500 مليون دج" [11، ص 109].

ب. منظور مؤسسة تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة المالية: يركز على معياري حجم العمالة وحجم المبيعات أخذا في الاعتبار طبيعة النشاط الممارس، ويمكن توضيح ذلك حسب الجدول التالي:

الجدول (02): تعريف مؤسسة تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة المالية

الحجم	الصناعات التحويلية والصناعات الزراعية	الخدمات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
مصغرة	> 5 موظفين أو مبيعات تقل عن 66 ألف دولار	> 5 موظفين أو مبيعات تقل عن 53 ألف دولار
صغيرة	> 50 موظف أو مبيعات تقل عن 2 مليون دولار	> 19 موظف أو مبيعات تقل عن 200 ألف دولار
متوسطة	> 150 موظف أو مبيعات 6.6 مليون دولار	> 50 موظف أو مبيعات مليون دولار

المصدر: 09- ص: 68.

من هذا الجدول نميز بين عدة أشكال للمؤسسات، وهي كما يلي:

لـ مؤسسات مصغرة تشغل أقل من خمسة (5) عاملين، وتمارس أنشطة صناعية تحويلية وأنشطة زراعية، أو تنشط في مجال الخدمات بمختلف أشكالها، مع وجود اختلاف في حجم المبيعات باختلاف مجال النشاط (صناعة أو خدمات)؛

لـ مؤسسات صغيرة توظف أقل من 50 عاملا، ومبيعاتها تقل عن 2 مليون دولار، وهذا النوع من المؤسسات ينشط فقط في مجالات الصناعة التحويلية والصناعة الزراعية؛

لـ مؤسسات صغيرة توظف أقل من 19 عاملا، ومبيعاتها تقل عن 200 ألف دولار، وهي تمارس أنشطة خدمية متنوعة إضافة إلى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

لـ مؤسسات متوسطة تنشط في مجالات الصناعات التحويلية والصناعات الزراعية، عدد العاملين فيها لا يتجاوز 150 عاملا، ورقم أعمالها في حدود 6.6 مليون دولار؛

لـ المؤسسات المتوسطة تمارس أنشطة خدمية، تشغل 50 عاملا ورقم أعمالها في حدود مليون دولار.

وعليه، فالم ص م وجدت بفعل المبادرات الفردية أو الجماعية ، بهدف القيام بأعمال اقتصادية، حيث يتجاوز عدد العاملين فيها 09 عمال ويقل عن 250 عاملا. وهذا ما يميزها عن المؤسسات المصغرة والكبيرة.

2. توجهات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ويمكن تصنيف أعمال الم ص م بناءا على بعدين أساسيين، هما [05 - ص62]:

- أ. الأسواق التي تتواجد فيها وتخدمها الم ص م، وهي: محلية بحيث تغطي سوق محدودة لمنطقة واحدة متقاربة (ولاية)؛ إقليمية تغطي سوق لمجموعة من المناطق؛ وطنية تنشط في سوق دولة كاملة؛ ودولية تنشط في أسواق عدة دول.
- ب. نوع أو نموذج المنتجات: حسب الطلب (عقود)، غير متنوع (متشابه)، عالي التخصص.

وتوجد ثلاثة أشكال من المؤسسات المختلفة في توجهاتها، وكذلك في طبيعة حل المشاكل التي تواجهها، وهي كما يلي: مقاولوا - الداخل ، الأعمال الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الإقليمية والوطنية من دون مزايا تنافسية محددة ، الأعمال الصغيرة والمتوسطة ذات التخصص العالي.

ويمكن توضيح مختلف توجهات الم ص م ، من خلال المصفوفة الموضحة حسب الجدول (03)، والتي تدمج نوع المنتجات بنطاق السوق وطبيعة ملكية المؤسسة لإبراز تأثير هذه العوامل على توجهاتها من حيث النمو والتوسع وتبني نمط التفكير على المدى البعيد.

الجدول (03): توجهات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

غير عائلي ديناميكي	ليس بالضرورة عائلي تنافسي	عائلي قليل التوجه نحو النمو و قليل الديناميكية	عائلي قليل التوجه نحو النمو	المؤسسة التوجهات السوق صنف النشاط
دولي	وطني	إقليمي	محلي	
		مشكلة الموارد البشرية تأهيل العاملين		يعتمد على عميل مهم (توجه ق صير الأمد)
	مشاكل تسويقية، تشريعية، قانونية، إنتاجية	مشكلة الإنتاج ومشاكل مالية	مشكلة الإنتاج (إمداد وتجهيز المواد الأولية	سوق تنافسي
مشاكل تمويلية ومشاكل ضريبية	مشاكل تسويقية وتمويلية ولأمد الطويل			سوق تخصص عالي جدا
				مؤسسات مستقبل واعد بالنمو

المصدر: 05- ص 63.

من خلال الجدول (03) يمكن التمييز بين مجموعة من المواقف والتوجهات المرتبطة بأعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يلي:

- بالنسبة لمدراء الم ص م ذوي النظرة قصيرة الأمد: يكون التركيز على العمل (المقابلة من الباطن)، حيث يتم الاعتماد على عميل مهم تعقد لصالحه صفقات في شكل عقود مؤقتة أو دائمة ، وهذا النمط من المؤسسات المقابلة من الباطن يكون لديها توجه محلي أو إقليمي، ويركز مسيروها جل اهتمامهم على مشاكل الموارد البشرية؛

- بالنسبة للم ص م التي تخدم سوقا وطنية: تنتج منتجات تواجه منافسة شديدة، وهي غير متنوعة (متشابهة) وتعطي اهتماما كبيرا لمشاكل التسويق؛

- بالنسبة للم ص م ذات التخصص العالي: يكون لديها توجه طويل الأمد، وتنشط في أسواق وطنية ودولية، وتكون أكثر اهتماما بالمشاكل التمويلية، وكلما توسع حجمها واجهت مشاكل قانونية وجبائية معينة.

ويخلص من ذلك إلى مجموعة من الاستنتاجات، أهمها:

➤ كلما كانت الأعمال عالية التخصص، يهتم المسيرون بالنمو والتنافس والتوجه بعيد المدى؛

➤ تختلف المشاكل التي تواجهها الم ص م تبعا لطبيعة الأسواق المستهدفة، والأنشطة التي تقوم بها؛

➤ كلما توسعت المؤسسة في أسواقها، قل الهيكل العائلي وتراجع معه التوجه المحلي،

➤ في حين، كلما انتقلت من طابعها المحلي، الإقليمي، الوطني، ثم الدولي أدى ذلك إلى تزايد مهنية الإدارة، وتزايدت ديناميكية الأعمال؛

➤ وإذا كانت المؤسسة تسعى إلى التوسع والنمو فإن عليها الانتقال من نمط التفكير على الأمد القصير إلى نمط تفكير بعيد المدى (منظور إستراتيجي).

3. خصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتميز الم ص م بمجموعة من الخصائص والمميزات، الإدارية، التنظيمية، الاجتماعية، الاقتصادية،... إلخ، ويتم في هذا الصدد استعراض مجموعة من الخصائص التي تبرز طبيعتها، وكذلك

دراسة سلوك مسيرتها والعوامل المؤثرة فيه. ومن بين خصوصيات الم ص م نكر ما يلي:

أ. من جانب العلاقة مع المحيط تتصف الم ص م بالخصوصيات التالية [أنظر: 02- ص ص 25-26، 12 - ص 85]:

- الطابع الشخصي للخدمات المقدمة للعميل نظرا لمحلية نشاط الم ص م وقلة عدد العاملين فيها ؛

- قدرة الإدارة على التكيف مع متغيرات العمل (المرونة وسرعة رد الفعل)؛

- العلاقة القوية بالمجتمع المحلي الذي تتواجد فيه الم ص م ؛

- العلاقات الإنسانية التي تربط أصحاب الم ص م بالعاملين.

ب. ومن جانب آخر، تصنف خصائص الم ص م إلى [أنظر: 10 - ص 68، 04 - ص ص 23 - 24، 16- ص 19]:

- مميزات بيئية تتعلق بمحيط العمل الذي تميزه حالة عدم التأكد؛

- مميزات هيكلية أساسها البساطة ومحدودية الموارد؛

- رأس المال المستثمر وطبيعة الملكية يجعلانها غير قادرة على الاستفادة من

مزايا اقتصاديات الحجم والمزايا المتعلقة بتكاليف الحصول على عوامل الإنتاج المختلفة؛

- اتخاذ القرارات يكون غالبا في الأمد القصير كرد فعل للتغيرات الطارئة.

- بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة ، تتميز الم ص م "بمحدودية قدراتها" على

مستويات مختلفة: على مستوى حجم العمالة الموظفة، حجم الإنتاج المتحقق

وأهمية القيمة المضافة الناتجة، على مستوى رقم الأعمال وحصة المؤسسة من

السوق، على مستوى الانتشار الجغرافي.

ج. تصنف خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى خصائص مرتبطة

بالملكية والإدارة والتنظيم، وأخرى متعلقة بالتعاملات مع الأسواق المختلفة، ويمكن

شرح هذه الخصائص فيما يلي [06- ص 20]:

- بالنسبة لخصائص الملكية والإدارة والتنظيم، تشمل: نمط الملكية الفردية وقد تكون عائلية، يقوم المالك بعدة أدوار في آن واحد، فهو المستثمر الهادف إلى تحقيق الربح، وعامل يمتلك مهارة تجعله يركز على الجودة والتطوير والنمو المستمر، ويتولى مهام البيع والصيانة والشراء... إلخ، بساطة الهيكل التنظيمي وسهولة إجراءات العمل والإنشاء.

- بالنسبة للخصائص المرتبطة بالتعامل مع مختلف الأسواق، يمكن إبرازها وفقا للجدول الموالي:

الجدول (4): خصائص التعامل مع الأسواق

الخصائص	طبيعة السوق
يقوم صاحب المؤسسة -غالبا- بالعمل مع الاستعانة بأفراد العائلة والأقارب، ويتم استعمال العمالة الموسمية والمؤقتة، وفي أحيان كثيرة لا يصرح المالك بالعاملين ولا يقوم بالإجراءات التعاقدية، مما يكسبه سلطة التعيين والفصل ويرتبط ذلك بحالة العرض والطلب في سوق العمل... إلخ؛	سوق العمل
تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -بدرجة كبيرة- على مواردها الذاتية في تمويل النشاط.	سوق رأس المال
تعتمد الم ص م على الخامات المحلية، من خلال التعامل مع المنتجين مباشرة أو من خلال الموردين والوسطاء في السوق، ونتيجة ضعف قدراتها التمويلية وافقارها إلى السيولة المالية فإنها تلجأ إلى الشراء بالأجل في أغلب الأحيان، وطلب كميات محدودة وبشكل غير منتظم تبعا لظروف السوق، مما يؤثر بشكل كبير على انتظام العملية الإنتاجية وعلى جودة المنتج.	أسواق الخامات ومستلزمات الإنتاج
تتعامل الم ص م مع الأسواق المحلية المحدودة، أو الأسواق ذات المتطلبات الخاصة من السلع والخدمات والتي تتمكن من تلبيتها بكفاءة عالية، وقد تنشط هذه المؤسسات في مجالات التعاقد من الباطن مع المؤسسات الكبيرة لتصنيع بعض المكونات، أو القيام ببعض مراحل العملية الإنتاجية اللازمة للمنتج النهائي.	أسواق السلع والخدمات

تتطبق هذه الخصائص -بصفة عامة- على أغلب الم ص م، وتختلف طبيعة كل خاصية حسب البيئة التي تمارس فيها المؤسسة نشاطها والحالة الاقتصادية للدولة، إضافة إلى تمايز هذه الخصائص بين المؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة في حد ذاتها.

4. سلوك مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يمثل دور المسير في الم ص م عاملا حاسما في حياة المؤسسة واختياراتها الإستراتيجية، وهو يختلف تبعا لمجموعة من المتغيرات: الثقافة، الخبرة، الكفاءة، نظام القيم، طبيعة النشاط، الشكل القانوني... إلخ. وهناك محاولات متعددة لتحديد السلوك المميز لمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يصنف هؤلاء المديرين حسب توجهاتهم التسييرية إلى [08- ص 1061، 15 - ص 10]:

أ. الميراثي أو المقلد: يعمل هذا الصنف على توجيه التسيير لأهداف البقاء، الاستقلال والنمو، وغالبا يستخدم رأس ماله الشخصي أو العائلي عند الضرورة. ويكون نمو المؤسسة معتدلا ومواكبا لتغيرات السوق وبذلك فالإبداع غير مرغوب فيه، والاستثمارات المادية وغير المادية تكون محدودة وضعيفة؛

ب. المقاول أو الرائد: يؤسس قيادة المؤسسة حول ثلاثة مبادئ، وهي: النمو، الاستقلالية والثراء ويكون الإبداع مطلوبا بكثافة، ويؤدي إلى استثمارات معتبرة، ولبلوغ هذا الهدف يتجه هذا النوع من المسيرين للحصول على مصادر تمويل خارجية أو فتح رأس المال في بعض الأحيان؛

ج. الإداري: ينسجم مع المفهوم الكلاسيكي للتسيير في المؤسسات الكبيرة، وهنا يركز المسير على البحث عن الأداء المرتفع من خلال سيرورات عقلانية وعن طريق الإبداع، مع تحكم نسبي في الجوانب المالية. والجدول التالي يبين هذه الأدوار والسلوكيات المختلفة لقيادة الم ص م.

الجدول (5): تصنيف سلوك المسيرين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الإداري	المقاول	الميراثي	
تسيير الخطر، التكيف مع تحولات السوق	مواجهة الأخطار بتطوير أسواق جديدة	الوقاية من الأخطار: حماية السوق، تكوين الشبكات	البحث عن الميزة التنافسية
الكفاية الإنتاجية، أجور، وسلطة	دخول ناتجة من الإبداع أو التمييز	الكفاية الإنتاجية، الاقتطاع	الموقف من الأداء
أن تكون الأفضل والأقل	إستراتيجية التمييز	التقليد، الإتياع	الرؤية

سلوك المؤسسات ص.م نحو الشراكة مع الجامعات بالتطبيق على بعض المؤسسات بولاية سطيف..... بوحروود

الإستراتيجية			سعر
الأهداف الإستراتيجية	البقاء والاحترام الاجتماعي	تطوير المؤسسة	النمو
السلوك الإستراتيجي الشامل	تفاعلي ضعيف الإبداع	تسبيقي انتهازي ومبدع	محلل ومحاسب ديناميكية مبرمجة للإبداع
الاستثمارات	احترازية	النمو	العقلانية /مخططة

المصدر: [08 - ص 1061].

يعرض لنا هذا الجدول بعض سلوكيات مسيري الم ص م والأدوار المصاحبة لها وفقا لمجموعة من الأبعاد: البعد التنافسي، بعد الأداء، البعد الإستراتيجي، والتوجه الاستثماري. والذين يختلفون من حيث البحث والسعي لبناء المزايا التنافسية. فالمسير المراثي يركز على الوقاية من الأخطار، والمسير المقاول يعمل على مواجهتها، في حين يقوم الإداري بتسيير مخاطر الأعمال ودخول عالم المنافسة، من خلال التكيف مع متطلبات السوق وامتلاك مزايا تنافسية.

ويبرز من خلال البعد المرتبط بالأداء، دور المسير المبدع في تحسين الأداء وزيادة العوائد وتحقيق التميز، إلى جانب ذلك يختلف المسيريون في توجهاتهم الإستراتيجية من حيث الرؤية، الأهداف وأنماط التفاعل مع المتغيرات البيئية. أما فيما يتعلق بالتوجه الاستثماري فالمسير الميراثي قليل الطموح من حيث التوسعات الاستثمارية، ويستهدف المقاول النمو والتوسع وزيادة رأس المال، بهدف استثماره وانتهاز الفرص المتاحة. في حين يكون الإداري عقلانيا، إذ يعمل على التخطيط لتوسعاته الاستثمارية والتركيز على الإبداع كآلية للتحسين والتطوير.

وتتم سيرورة القرارات في ظل محدودية المعلومات؛ فتتصف سيرورة القرارات بأنها استكشافية أسلوبها تنابعي، متردد، يعتمد على التجربة والخطأ، يرتكز على تعلم صاحب القرار وقدراته المعرفية. وفي ظل هذه الخصوصية تتحدد جملة من المميزات: حب المخاطرة، رغبة السلطة، روح المشاركة والانتماء، الرغبة في الاستقلالية وروح المسؤولية، التعامل الايجابي مع المشاكل، والمهارات التسييرية.

ويتحدد سلوك المسيرين بالنظر إلى مجموعة من العوامل:

- الصورة النفسية وروح التسيير للمسير؛
- كفاءة التسيير الضرورية عند المسير (وبالخصوص على المستوى المالي والاستراتيجي)؛
- نوعية العلاقات المتبادلة والاندماج في المحيط بالاقتراب من البنوك، الزبائن، العمال... إلخ).

ثالثا - التأصيل النظري لعلاقة الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية والجامعات

1. علاقة الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية والجامعات: تقوم العلاقة بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية على أساس التعاون والشراكة بين الطرفين في عدة مجالات لتحقيق مجموعة من المصالح للطرفين، فالجامعات تسعى من خلال تعاونها مع المؤسسات الاقتصادية إلى الحصول على دعم مالي ومادي منها، يساعد الجامعات في تطوير أدائها وضمان جودة مخرجاتها من برامج وبحوث ودراسات وإطارات بشرية متخصصة في مختلف المجالات، والتي تعتبر بدورها جزء أساس من مدخلات المؤسسات الاقتصادية، بحيث تساعد في تطوير وتحسين مستوى أدائها وجودة منتجاتها وخدماتها، وتعزز من مركزها التنافسي في السوق.

وفي إطار المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية، فقد تزايدت أهمية تعزيز وتفعيل علاقتها بالجامعات في السنوات الأخيرة، بحيث تطور الدور الذي يمكن أن تقوم به هذه المؤسسات في تحقيق التقدم والنهوض بالمجتمع، خاصة في ظل تزايد التحديات التي تواجهها نتيجة العديد من التغيرات والتطورات في البيئة الاقتصادية والتكنولوجية والتنافسية المحلية والعالمية وزيادة حاجة هذه المنظمات إلى أساليب وطرق عمل حديثة ومبتكرة وإطارات بشرية مؤهلة تمتلك مهارات ومعارف وقدرات متنوعة تمكنها من تحقيق أهدافها وتعزيز مركزها التنافسي في السوق، وهو ما دفع العديد من المؤسسات الاقتصادية إلى الدخول والاستثمار في قطاع التعليم العالي، أو فتح مراكز ومعاهد خاصة تابعة لها للتأهيل والتدريب

والحصول على ما يلائم احتياجاتها ومتطلباتها من الإطارات البشرية المتخصصة بعد أن وجدت هذه المؤسسات أن مخرجات العديد من مؤسسات التعليم العالي لا ترقى إلى مستوى تطلعاتها ومتطلباتها الحالية والمستقبلية من البحوث والاستشارات والمؤهلات البشرية.

ويؤدي تطوير العلاقة بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية إلى توفير المناخ الصحي للتطور الاقتصادي والتقني، حيث أن غياب هذه العلاقة قد يؤدي إلى جعل الجامعات معزولة عن متطلبات المجتمع وغير محققة لدورها الفعال في نموه، بالإضافة إلى استمرار توجه القطاعات الإنتاجية للاعتماد على التقنية الأجنبية، وما يترتب على ذلك من غياب الانسجام بينها وبين الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع.

ويقصد بالشراكة: العملية التي يتم من خلالها إشراك طرف مع طرف آخر أو أكثر (محلي وطني، أو أجنبي) للقيام بإنتاج منتج جديد، أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي آخر، سواء كانت المشاركة في رأس المال، أو بالتكنولوجيا، أو بالأفكار، وتعد هذه الشراكة استثمارا مشتركا، وهذا النوع من الاستثمار يعتبر أكثر تميزا من اتفاقيات أو تراخيص الإنتاج، حيث يتيح للطرف الآخر المشاركة في إدارة المشروع (13 - ص 08).

وبالنسبة للشراكة المجتمعية في البحث العلمي هي: كل نشاط تعاوني وهادف يتم بين كل من المؤسسات الاقتصادية أو الخدمية بمختلف أنماطها (حكومي - خاص - مجتمع مدني) وبين المؤسسات العلمية بهدف القيام بمشروع علمي محدد (بحثي - استشاري - تدريبي... إلخ)، وفق إطار تعاقدية، يحفظ لكلا الطرفين مصلحتهما في ذلك. ويتم ذلك عن طريق تكثيف الجهود والكفاءات والخبرات، وتوفير الوسائل والإمكانيات الضرورية المساعدة على البدء في تنفيذ مشروع الشراكة أو النشاط، مع تحمل أطراف الشراكة جميع الأعباء والمخاطر التي تنجم عنها.

ويعتمد نجاح مؤسسات البحث العلمي في تحقيق أهدافها على قوة العلاقة

بينها وبين المؤسسات الاقتصادية، وتتزايد فعالية هذه العلاقة بالتنسيق والتكامل بين الطرفين في تخطيط أنشطة البحث العلمي وتوفير احتياجاته، وتلبية متطلبات قطاعات الإنتاج من الأبحاث العلمية لتحسين جودة الإنتاج ورفع مستواه، والإسهام في تنمية وتطوير المجتمع.

أ. أهمية العلاقة مع المؤسسات الاقتصادية بالنسبة للجامعات: يمكن ذكر مجموعة من المزايا والمكتسبات التي تعود على الجامعات من خلال علاقتها مع المؤسسات الاقتصادية، منها [07 - ص 23، 14 - ص 21]:

❖ تنمية مصادر تمويل جديدة للجامعات تمكنها من تفعيل أدائها الأكاديمي من خلال مساهمة المؤسسات الاقتصادية في تمويل البحث العلمي والتجهيزات والإنشاءات بالجامعات؛

❖ إجراء البحوث التطبيقية والتدريب العلمي لطلاب الجامعات لدى المؤسسات يساعد على تنمية مهاراتهم التطبيقية، وبالتالي يزيد من فرصة التحاقهم بسوق العمل بعد تخرجهم .

❖ تعزيز المركز التنافسي للجامعات ومواكبتها للتطورات الحديثة في مختلف المجالات، في ظل ازدهار سوق التعليم العالي بالعديد من الجامعات والكليات المحلية والعربية والدولية .

❖ تدعيم البحث العلمي بموضوعات مستمدة من الواقع العلمي القائم؛ إذ لا يمكن لبحث علمي متطور أن يبحث في مشكلات بعيدة عن واقعه؛

❖ تطوير البرامج التعليمية والتأهيلية والدراسات العليا في الجامعات؛ حيث إن توظيف البحث الجامعي لخدمة المؤسسات الاقتصادية في مراحل التنمية كافة، يساعد على تطوير البرامج التعليمية والمناهج وفق الاحتياجات العملية والعلمية القائمة والواقع الخاص السائد في المجتمع، كما يعمل على تأهيل جيل من الخريجين على إطلاع بواقع العمل المستقبلي ومشكلاته؛

❖ توظيف الإمكانات العلمية البشرية والمخبرية التوظيف الصحيح، فبدلاً من توظيفها لدراسة مشكلات نظرية مطروحة في الكتب أو الأبحاث المنشورة،

فإن التعاون مع المؤسسات الاقتصادية سيؤدي إلى استغلال هذه الإمكانيات الاستغلال الصحيح والسليم في خدمة التنمية الاقتصادية في البلد؛
✎ تنمية الخبرات الفنية الوطنية في الجامعة والمؤسسات الاقتصادية؛ حيث إن التعاون بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية، يجعل الخبرات الفنية الجامعية، على احتكاك بالخبرات العملية؛
✎ الحد من هجرة العقول إلى الخارج، فتوفير مناخ البحث العلمي الملائم.
ب. أهمية العلاقة مع الجامعات بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية: ومن بين جوانب الاستفادة للمؤسسات الاقتصادية من خلال علاقتها بالجامعات نذكر ما يلي:
✎ الحصول على احتياجاتها من الإطارات البشرية المتخصصة من مخرجات الجامعة؛
✎ الاستفادة من نتائج الأبحاث التطبيقية المنجزة في الجامعات والمتعلقة بالمجالات الإنتاجية والتطبيقية؛
✎ نقل المعرفة الحديثة في الجامعات إلى الواقع التطبيقي والاستفادة منها في ابتكار منتجات جديدة أو أساليب وطرق عمل جديدة أو تطوير منتجات قائمة وأساليب عمل قائمة؛
✎ يؤدي التعاون على المدى البعيد إلى التقليل من الاعتماد على التقنية الأجنبية المستوردة وتقليل النفقات وزيادة المردود الاقتصادي للمؤسسات؛
✎ التعرف على اتجاهات الأبحاث ونتائجها؛
✎ إمكانية استخدام وتشغيل المعامل التجريبية التي تتوفر بالجامعات، بالإضافة إلى الخدمات والتسهيلات العلمية الأخرى .
✎ يعتبر مجال البحوث التطبيقية ذات الصبغة التقنية من أهم أوجه التعاون بين الجامعات والمؤسسات، إضافة إلى الأبحاث الخاصة بسلوك العاملين أو المشكلات الإدارية.

ج. أشكال العلاقة بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية: يمكن من خلال الجدول التالي استعراض أهم أشكال العلاقات المتبادلة بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية:

الجدول (6): أشكال العلاقات المتبادلة بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية

الأشكال	مفهومها
الشراكة البحثية	الترتيبات التنظيمية وعقود البحث لمواصلة التعاون بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية في مجال البحث والتطوير
الخدمات البحثية	الأنشطة البحثية التي يطلبها القطاع الصناعي وتتضمن بحوث تطبيقية واستشارات
المشاريع الأكاديمية	التمية والاستغلال التجاري للتكنولوجيا الناتجة عن المخترعين الأكاديميين من خلال شركات مملوكة جزئيا للجامعات
نقل وتبادل الموارد البشرية	ويشمل عدة آليات مثل تدريب العاملين في القطاع الصناعي وتدريب الخريجين في الشركات الصناعية وتخريج متدربين وإعارة مدربين إلى القطاع الصناعي... الخ
التفاعل الرسمي	تكوين العلاقات العلمية والشبكات والمؤتمرات والمعارض والندوات المشتركة... الخ
استغلال حقوق الملكية الفكرية	نقل الملكية الفكرية المتولدة في الجامعات ومراكز الأبحاث إلى القطاع الصناعي من خلال اتفاقيات الترخيص لاستغلال هذه الحقوق وبراءات الاختراع.
المنشورات العلمية	استخدام المعلومات والمعارف المنشورة من خلال الجامعات داخل القطاع الصناعي

Source : [17 - p 29]

وتتنوع مجالات العمل بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية في إطار هذه العلاقات، كما يلي:

- **الاستشارات :** تعد من أكثر أشكال العلاقات بين الجامعات و المؤسسات الاقتصادية وتأخذ هذه العلاقة طابعين هما الطابع الرسمي مثل قيام المؤسسات بعمل عقود استشارات مع الجامعات في مجالات بحثية محددة مقابل أجر متفق عليها بين مراكز الاستشارات في الجامعات والمؤسسات الاقتصادية، والطابع غير الرسمي للاستشارات يتم بصورة فردية بين الباحثين في الجامعات وهذه المؤسسات؛

- **التطبيق العملي وتطوير البرامج والمقررات الدراسية :** ويشمل هذا الشكل من العلاقات عدة جوانب منها: (مشاركة المؤسسات الاقتصادية في ورش عمل أو

مؤتمرات لتطوير البرامج والمقررات الدراسية في الجامعات، السماح لطلاب الجامعات بالتطبيق العملي في الشركات .الزيارات العلمية للشركات، إقامة الدورات المشتركة، تبادل الخبراء والموظفين، الخ....)؛

- الشراكة البحثية ومراكز الأبحاث : من خلال إجراء عقود شراكة في أبحاث تطبيقية مشتركة بين الطرفين بهدف نقل المعرفة من أقسام ومختبرات الجامعات إلى التطبيق العملي في المؤسسة؛

- منح التراخيص باستغلال حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع : حيث تمنح الجامعات تراخيص للشركات الصناعية بحق استغلال براءات الاختراع والملكية الفكرية المتولدة في الجامعات بما يحقق الإبداع وإنتاج منتجات جديدة؛

- الحاضنات التكنولوجية: حيث تقدم الجامعات خدمات وخبرات وتجهيزات وتسهيلات للراغبين بتأسيس مؤسسات صغيرة تحت إشراف فني وإداري من قبل أصحاب خبرة واختصاص.

2. مستويات الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية: تتجسد العلاقة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية وفق مراحل ومستويات متنوعة تختلف باختلاف حجم تلك العلاقة ومدى أو حجم التعاون بينهما، ويمكن تصنيف تلك المستويات وفقا لذلك على النحو التالي[03 - ص34]:

أ. المستوى الأول: يعد من اقل مستويات التعاون ويطلق عليه المستوى التقليدي حيث تهتم الجامعة بالتدريس والبحث العلمي بشكل روتيني بعيدا عن بحوث التطوير والبحوث التطبيقية، ويمكن أن تقوم الجامعة فيه بعمل بحوث أو تقديم خدمات استشارية للمؤسسات بشكل مؤقت، ولا يتولد عنها علاقات أو أنماط تعاون طويلة ولا تعتمد الجامعة في تمويلها على تلك المؤسسات.

ب. المستوى الثاني: يمثل مستوى متقدم من مستويات تلك العلاقة إذ تتولى المؤسسات الصناعية دعم بعض البحوث والدراسات التي تجريها بعض الأقسام بالجامعة وتوجيهها، بما يتوافق واحتياجاتها، ويعد نموذج التعاون بين جامعة ميتشجان وبعض شركات السيارات أوضح مثال على ذلك.

ج. المستوى الثالث: قيام بعض مجموعة من الشركات أو المؤسسات بتأسيس مختبراً متخصصاً بالجامعة وتموله، وتوجه الأبحاث فيه وتديره من خلال مجلس يضم ممثلين لهذه الشركات Net- Shape Manufactory Lab – OSU ويطلق على هذا المستوى المختبرات المشتركة.

د. المستوى الرابع: قيام بعض الشركات والمؤسسات الصناعية- في المنطقة التي توجد فيها الجامعة- بتدريب الطلاب داخل معامل وإداراتها كل حسب تخصصها، هذا النموذج موجود مطبق في كثير من الدول ومن بينها بريطانيا والتي يطلق عليها UMIST- أو Industrial park.

هـ. المستوى الخامس: (نموذج الصناعة - الجامعة GM ، Mc Donald ، Motorola): قيام الشركات الصناعية بسبب عدم قدرتها على انتظار الجامعات التقليدية لكي تطور برامجها بما يتلاءم واحتياجات الشركات سريعة التغير، بتأسيس جامعة خاصة بها تقوم بالتدريس والتدريب لكوادرها ومنحهم الشهادات العلمية المعترف بها، وكذلك عمل الأبحاث التي تخدم تلك الشركات واحتياجاتها ومن الواضح أن عدد هذه الجامعات يتزايد سنوياً.

و. المستوى السادس: وهو أعلى مستويات تكامل العلاقة بين الجامعة ومنظومة الصناعة، وهو ما يطلق عليه الجامعات المتكاملة Integrated University، بحيث تكون الصناعة شريكا كاملاً للجامعة وكذلك الحال بالنسبة للجامعة شريكا كاملاً للصناعة، ويختلف هذا النموذج عن سابقه (الصناعة - الجامعة) بأن الجامعة لها علاقات متعددة مع شركات مختلفة، وكذلك الصناعة، وبالإضافة إلى ذلك فإن الصناعة ليست مستفيدة من خدمات ومنتجات الجامعة، بل هي شريك في المدخلات والعمليات وكذلك النواتج.

وهذه الشراكة والتكامل تترجم إلى مشاركة في الموارد وإتاحة الفرصة للجامعة، أساتذة وطلاباً لاستخدام المرافق المتوفرة في الصناعة للبحث والتدريس والتدريب وكذلك تقوم الصناعة بإنشاء المختبرات في الجامعة لكي تستخدمها الجامعة في

البحث الذي يخدم الصناعة وكذلك تدريب الطلاب لكي يكونوا جاهزين للعمل في الصناعة وخدمة احتياجاتها.

ويتمثل أعلى مستويات هذا التكامل بين الجامعة والصناعة في إنشاء حاضنات الأعمال أو الحاضنات الصناعية للقيام بمشاريع مشتركة للبحث والتطوير والتطبيق التجاري Research, Development & (R,D&C) commercialization وينتج عن هذه الأعمال براءات اختراع وإنشاء شركات لتطبيق نتائج البحث وتحويله إلى مشروع صناعي commercialization .

أما الجامعة، فإنها تقدم للصناعة خدمات متعددة أولها إدارة المعرفة وتوفير المعرفة والمعلومات الفنية والبيانات وتوفير الكوادر المؤهلة عالية التخصص التي تستطيع أن تساعد الصناعة على تحقيق أهدافها. وتقوم الجامعة بإدارة أنشطة البحث والتطوير وتنفيذه بالتشارك مع الصناعة وتحدد أولويات واتجاه البحث بالتشارك، ويتعدى دور الجامعة إلى تدريب كوادر الشراكة ونقل المعرفة والتكنولوجيا إليهم وتمكين الصناعة على المنافسة عالمياً من خلال تطوير العمليات والمدخلات والمنتجات.

3. الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تنقسم أنماط الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص إلى قسمين طبقاً لحجم المؤسسة الخاصة وأبعاد الشراكة [14 - ص21]:

في حالة الشراكة مع المؤسسات الاقتصادية الكبيرة والكيانات العملاقة كالشركات متعددة الجنسيات، فإن هذه الشراكة تتميز بالبرامج الكبيرة ضخمة التمويل طويلة المدى، كما تلجأ المؤسسات إلى تنفيذ الحقائق البحثية بالشراكة مع الجامعات، وقد تنفرد تلك المؤسسة ببرامجها البحثية بمعزل عن الجامعات.

وفي حالة الم ص م، تكون الشراكة في صورة تمويل مشترك لبرامج البحث والتطوير مع الجامعات، والاستفادة المشتركة من مخرجات تلك البرامج.

وتعتبر الم ص م الخاصة أشد احتياجاً للشراكة في مجال البحث والتطوير

مع الجامعات مقارنة مع الشركات والمؤسسات الكبيرة؛ حيث تلجأ الجامعات - في معظم الأحيان - إلى تنفيذ الشراكات مع المؤسسات الكبيرة للاستفادة من ضخامة التمويل واستدامته؛ لذلك يظل عدد الشراكات بالمؤسسات البحثية محدوداً مع وجود فجوة بين المؤسسات البحثية والم ص م التي تمثل قطاعاً واسعاً من اقتصاد المجتمع، ونتيجة التطور المستمر في تقنيات الصناعة والخدمات فإن الم ص م معرضة للخروج من المنافسة التسويقية.

4. الشراكة مع الجامعات كمتطلب رئيسي لتطوير القدرات الإبداعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يعتبر الإبداع المتواصل سبيلاً لاستمرارية الم ص م وأحد ركائزها التنافسية؛ من خلال عمليات التحسين المستمر بحثاً عن مستوى الجودة والأداء الذي يرضي متطلبات الأطراف المستفيدة.

ولم ص م دوراً متميزاً في عملية الإبداع، باعتبارها مركزاً لصقل المهارات الفنية والإنتاجية والتسويقية، من خلال التحسينات الصغيرة، ويمكن إرجاع ذلك إلى بعض الخصائص كما يلي:

أ- ينظر لقيادة الم ص م على أنها قيادة تتمتع بروح المبادرة، ومهارات المفاوض في فحص البيئة واكتشاف الفرص المتاحة فيها، في حين تدار المؤسسات الكبيرة من قبل المديرين والتنفيذيين الذين هم أكثر ارتباطاً بالحالة القائمة ومزاياها؛

ب- تركيز الموارد والمواهب نحو النشاط الأساسي، والاهتمام بتجديد وتحسين المنتجات كنتيجة للهيكل البسيطة و محدودية الوظائف، بينما تعتمد المؤسسات الكبيرة على وظائف كثيرة وأنشطة أخرى إلى جانب النشاط الرئيسي، وبذلك يتم توزيع الموارد والمواهب بينها وعدم تركيزها في نشاط واحد؛

ج- يكون مجال الإبداع متاحاً أكثر للم ص م مقارنة بالمؤسسات الكبيرة إذا أخذنا بعين الاعتبار خاصية الحجم التي تجعلها قابلة للتغيير في زمن أقل، وتقل المخاطرة بكثير كنتيجة للاستثمارات المحدودة؛

د- أما خاصية الجوارية والقرب من الأسواق، فتجعلها أكثر تفاعلاً مع المتغيرات وأسرع استجابة ومرونة في إنتاج وتطوير المنتجات الجديدة، والتي تلبي احتياجات

العملاء المتجددة والمتطورة، خاصة في الأسواق المحدودة التي لا تكون محل اهتمام المؤسسات الكبيرة.

وبالنظر إلى هذه الخصوصيات، فإلى ص م تمثل المناخ المناسب لاستغلال براءات الاختراع، وتنفيذ مختلف الأفكار الإبداعية التي يتم تطويرها في الجامعات والمراكز البحثية، وهذا يتطلب الأمر مستوى متطور من العلاقة بين الجامعات والم ص م، يتعدى مجالات التعاون، الاستشارات، اتفاقيات التأطير بالنسبة لطلبة المتخرجين، إذ يمكن أن يشمل نموذج الشراكة كل هذه المجالات فهو يمثل علاقة رسمية وطويلة الأجل بين الجامعة والمؤسسة أساسها وحدة المصلحة والهدف.

إن ربط البحث العلمي بمجالات الإنتاج يؤدي إلى تطوير الإنتاج وتحسين جودته، مما يدعم قدراتها التنافسية على الصعيد المحلي والدولي. أما بالنسبة لمؤسسات البحث والتطوير، فإنه يؤدي إلى دعم البنى البحثية، وزيادة مواردها المادية لها؛ مما يمكنها من زيادة قدراتها الفنية وتأهيل كوادرها لمواكبة التطورات التكنولوجية، بالإضافة إلى توفير التغذية الراجعة من القطاعات الإنتاجية التي تساعد في تحديد الأولويات البحثية التي تخدم تطور الإنتاج.

رابعاً- دراسة سلوك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية نحو الشراكة مع الجامعات:

1. الإجراءات المنهجية للدراسة:

أ. مجال الدراسة: شمل مجتمع الدراسة الم ص م التي تمارس نشاطها بولاية سطيف، بحيث تم أخذ عينة غرضيه بحجم 54 مؤسسة، وتمثلت مفردة الدراسة في موظفي الطبقة الإدارية بالمؤسسات التي شملتها الدراسة.

ب. أسلوب جمع البيانات: بهدف جمع البيانات الضرورية المطلوبة، تم تصميم استمارة بحث مكونة من الأجزاء التالية:

الجزء الأول : خاص بالبيانات الشخصية للفئة المستجوبة، وبيانات المؤسسات المدروسة؛

الجزء الثاني : تضمن ثلاثة محاور، المحور الأول خاص بطبيعة العلاقة بين المؤسسات محل الدراسة والجامعات، المحور الثاني خاص بتوجهات المسيرين نحو الشراكة مع الجامعات في المستقبل، والمحور الثالث خصص لدراسة معوقات بناء شراكات فاعلة بين الجامعة والم ص م.

ج. أدوات تحليل البيانات اختبار الفرضيات: تم الاعتماد على التكرارات والنسب المئوية لوصف بيانات العينة، وتحليل الإجابات، وبالنسبة لاختبار الفرضيات تم استخدام اختبار ANOVA لمعرفة العوامل المؤسسية والعوامل الشخصية المؤثرة على توجهات المسيرين فيما يخص الشراكة مع الجامعات، وكذلك تم الاعتماد على تحليل الانحدار والارتباط المتعدد لاختبار الفرضية الثانية وتحديد العوامل الأكثر تأثيراً على عملية الشراكة.

2. تحليل البيانات:

أ. وصف وتحليل بيانات العينة المدروسة: من خلال الجدول (7) يتضح ما يلي:

- ✍ يوجد تباين في المستويات التعليمية للمسيرين؛
- ✍ أكثر من 80% من المؤسسات تجتمع فيها صفة الملكية والإدارة؛
- ✍ أغلبية المسيرين (أكثر من 50%) تتراوح خبرتهم من 5 إلى 10 سنوات؛
- ✍ أغلبية المؤسسات المدروسة هي مؤسسات تابعة للقطاع الخاص، ومعظمها تمارس أنشطة صناعية؛
- ✍ نسبة كبيرة منها متوسطة الحجم ومعظمها تنشط على المستوى الوطني.

الجدول (7): البيانات الوصفية للمسيرين والمؤسسات محل الدراسة

التكرار	%	المؤسسات محل الدراسة	
6	11.11	أقل من 5	عمر المؤسسة
28	51.85	5 إلى 10	
11	20.37	11 إلى 20	
9	16.67	أكثر من 20	
54	100	المجموع	
3	5.55	فلاحة	مجال النشاط

سلوك المؤسسات ص.م نحو الشراكة مع الجامعات بالتطبيق على بعض المؤسسات بولاية سطيف..... بوحروود

30	55.55	صناعة	
10	18.51	خدمات	
11	20.37	بناء وأشغال عمومية	
54	100	المجموع	
7	12.96	عمومية	طبيعة الملكية
47	87.03	خاصة	
0	0	مختاطة	
54	100	المجموع	
13	24.07	صغير	الحجم
41	75.92	متوسط	
54	100	المجموع	
48	88.89	وطني	نطاق السوق
6	11.11	وطني ودولي	
54	100	المجموع	
التكرار	%	مسيرى المؤسسات محل الدراسة	
16	24,24	متوسط	المستوى التعليمي
20	30.30	ثانوي	
30	45.45	جامعي	
54	100	المجموع	
44	81.48	مالك مسير	نمط الإدارة
10	18.51	مسير أجير	
54	100	المجموع	

المصدر: تفريغ الاستمارة

ب. تحليل الإجابات الخاصة بالمحور الأول (العلاقة بين المؤسسة والجامعات الوطنية):

الجدول (8): العلاقة بين مؤسستكم ومختلف الجامعات الوطنية

المجموع	لا توجد علاقة	كل ما سبق	علاقة شراكة	علاقة تعاون	
66	61	0	0	5	التكرار
100	92.42	0	0	7.57	%

المصدر: تفريغ الاستمارة

الجدول (9): أشكال استفادة المؤسسة من علاقتها مع الجامعة

المجموع	لا شيء مما سبق	كل ما سبق	الحصول على براءات الاختراع	الخدمات العلمية والبحثية في الجامعة	إطارات مؤهلة ومتكونة حسب احتياجات المؤسسة	
66	66	0	0	0	0	التكرار
100	100	0	0	0	0	%

المصدر: تفريغ الاستمارة

الجدول (10): ما تقدمه المؤسسات من خلال علاقتها بالجامعة

المجموع	لا شيء مما سبق	كل ما سبق	تكوين الطلبة المتخرجين	رعاية التظاهرات العلمية	تمويل الأبحاث العلمية	
66	47	0	15	4	0	التكرار
100	71.21	0	22.72	6.06	0	%

المصدر: تفريغ الاستمارة

من خلال تحليل بيانات المحور الأول تبين أن أغلبية المؤسسات المدروسة حوالي 92% منها ليس لديها علاقة تعاون ولا علاقة شراكة مع الجامعات، وحسب اتجاهات مسيرتها أن مخرجات الجامعة لا تتناسب مع احتياجاتها من اليد العاملة.

أما النسبة المتبقية من المؤسسات المدروسة 8% فعلاقتها بالجامعة تنحصر في استقبال الطلبة المتخرجين من أجل إعداد أبحاثهم الميدانية.

ج. تحليل البيانات الخاصة المحور الثاني: والخاص بتقييم توقعات المسيرين نحو شراكة فاعلة مع الجامعات، فقد تبين من خلال الإجابات أن معظم المسيرين (80%) يوافقون بدرجة مرتفعة على أن تكون شراكتهم بالجامعة من أجل الأفكار وتراخيص الإنتاج، إلى جانب المشاركة في تنمية الإبداع وابتكار تكنولوجيا مناسبة لمجالات أعمالهم.

ويوافق أغلبية مسيري (83%) المؤسسات محل الدراسة على أن تسمح عقود الشراكة بتوفير الجوانب التالية: استشارات لتقديم حلول، خدمات تدريبية، رعاية المؤتمرات والتدريب الطلابي.

في حين سجلت اتجاهات سلبية فيما يتعلق ببقية العناصر، وفيما يتعلق بالبعد الاستراتيجي للشراكة، فكانت الاتجاهات إيجابية بالنسبة لكل العبارات.

د. بالنسبة للمحور الثالث؛ فقد أكدت الإجابات على أن أكثر العوامل تأثيرا في عملية الشراكة هي: الإمكانيات المادية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، التواصل بين الجامعة والم ص م ودرجة التنسيق بينهما، الإجراءات الإدارية، ودرجة وعي واهتمام أصحاب المؤسسات بالمنتج الجامعي.

3. اختبار الفرضيات:

أ. الفرضية الأولى: تختلف سلوكيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو الشراكة مع الجامعات باختلاف كل من العوامل المؤسسية والعوامل الشخصية للمسيرين. تبين من خلال تحليل ANOVA ان هناك تباين في اتجاهات المسيرين نحو إقامة عملية شراكة مع الجامعة تبعا لتباين العوامل الشخصية المتمثلة في الخبرة والمستوى التعليمي، كما تتأثر اتجاهات المسيرين نحو عملية الشراكة بكل من العوامل المؤسسية التالية: طبيعة النشاط، الحجم ونطاق السوق.

واتضح أن نمط الإدارة، وطبيعة الملكية هما عاملين غير مؤثرين على اتجاهات المسيرين نحو إقامة عملية شراكة مع الجامعة.

الجدول (11): نتائج تحليل التباين الأحادي Anova

المتغير	درجات الحرية	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
حجم المؤسسة	53	13.988*	0.001
الخبرة		3.280*	0.007
طبيعة النشاط		8.173*	0.000
نطاق السوق		7.372*	0.001
المستوى التعليمي		1.179*	0.000

سلوك المؤسسات ص.م نحو الشراكة مع الجامعات بالتطبيق على بعض المؤسسات بولاية سطيف..... بوحرو

للمسير		
نمط الإدارة	13.544	0.324
الملكية	11.418	0.284

*ذات دلالة إحصائية عند 5%

ب. الفرضية الثانية: ترتبط عملية إقامة الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتوفر مجموعة من المقومات.

تبين من خلال تحليل الارتباط والانحدار أنه توجد علاقة ارتباط قوية بين توجهات المسيرين وجملة المعوقات التي تحول دون إقامة علاقة شراكة فاعلة بين الم ص م والجامعة، حيث قدر معامل الارتباط بـ: 0.73، كما اتضح أن أكثر العوامل تأثيراً على هذه العلاقة هي كالتالي: الإمكانيات المالية للمؤسسة، درجة التواصل والتنسيق بين الجامعة والمؤسسة، الإجراءات الإدارية، ودرجة وعي واهتمام المسيرين بالبحث العلمي.

الخاتمة:

تبين من خلال استعراض مضمون هذه الورقة البحثية أهمية بناء علاقات شراكة طويلة الأجل بين الم ص م في إطار وطني مدعم لهذه العلاقة، وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

تتميز الم ص م بخصوصيات إدارية وتنظيمية وبيئية تجعلها طرفاً مناسباً لعلاقات الشراكة مع الجامعات والمراكز البحثية، خاصة من ناحية مرونتها وقدراتها المتعلقة بقبالية الإبداع والابتكار، فيمكن النظر إليها باعتبارها مناخاً لاستغلال براءات الاختراع، والأفكار الابتكارية التي تنتجها الجامعة، وإمكانية تطوير تكنولوجيات مناسبة لمجالات الإنتاج؛

تختلف توجهات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو بناء علاقات شراكة مع الجامعات باختلاف كل من الخبرة، المستوى التعليمي، نطاق السوق، الحجم، طبيعة النشاط، الحجم؛

تربط الشراكة بمجموعة من العوامل الخاصة بالمؤسسة، أهمها: إمكانياتها المادية والمالية، درجة وعي واهتمام المسيرين بالمنتج العملي للجامعات؛ توجد عوامل أخرى مرتبطة بالنظام الجامعي تؤثر في سلوك المسيرين نحو الشراكة، أهمها: عامل تسويق منتجات البحث العلمي، ودرجة التنسيق والتواصل مع قطاعات الأعمال؛

إلى جانب هذه العوامل، فالإجراءات الإدارية التي تعكس الإطار الوطني لإقامة علاقة الشراكة يمثل عاملا حرجا لنجاح هذه العلاقة وفعاليتها؛

بناء على هذه الاستنتاجات يمكن تقديم المقترحات التالية:
تتطلب إقامة عملية شراكة فعالة بين ص م والجامعات، توافر وتضافر مجموعة من المقومات أهمها، حسب وجهة نظر مسيري المؤسسات محل الدراسة، فيما يلي:

وجود ثقافة التعاون بين المؤسسة والجامعة من أجل خدمة المجتمع؛
تأطير العلاقة بين الجامعة والمؤسسة الاقتصادية وتهيئة المناخ الاقتصادي؛

توطين المعرفة وعدم الاعتماد على استيراد التكنولوجيا؛
تفعيل الأنشطة التسويقية الخاصة بمنتجات البحث العلمي في الجامعات الوطنية؛

التأكيد على أهمية إدراك مسيري ص م لدور مؤسساتهم في تحسين وتطوير جودة مخرجات الجامعات الوطنية؛

ضرورة توفر بعد استراتيجي لدى القيادة في كل من الجامعات والمؤسسات الاقتصادية لعلاقة الشراكة ودورها بالنسبة لعملية التنمية المستدامة وخدمة المجتمع؛

رفع درجة التنسيق والتواصل بين الجامعات الوطنية وقطاعات الأعمال المختلفة؛

تقديم خبرات وكفاءات قادرة فعلا على حل مشكلات المؤسسات محل الدراسة.

المراجع:

1. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77، الصادر بتاريخ 2001/12/15
2. توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1/ 2002.
3. جمال على الدهشان، العلاقة الاستراتيجية بين البحث العلمي الجامعي والصناعة " الواقع والآفاق المستقبلية"، الندوة السابعة لقسم أصول التربية- جامعة طنطا " التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي " كلية التربية- جامعة طنطا، 2010
4. صالح صالح، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 03، 2003، ص: 23 - 24.
5. طاهر محسن منصور الغالبي، إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1/ 2009.
6. محمد فتحي صقر، واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وآفاق التنمية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جمهورية مصر العربية، جانفي 2004
7. محمد نضال الرئيس، دور البحث العلمي الجامعي في التطوير الصناعي، المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطوير التقني، سوريا، 24-26 مايو 2006.
8. مداح عرايبي الحاج، التسيير الإستراتيجي وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، أفريل 2006، ص: 1061.
9. مؤسسة التمويل الدولية، دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجموعة البنك الدولي، الخدمات الاستشارية بمؤسسة التمويل

- الدولية: القدرة على الحصول على التمويل، الولايات المتحدة الأمريكية، 2009.
10. فايز جمعة صالح النجار وعبد الستار محمد العلي، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1/ 2006
11. نادية قويقح، مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة الأورومتوسطية، الملتقى الدولي حول التكامل العربي الاقتصادي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية - الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، 2004.
12. نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1/ 2007.
13. يعقوبي محمد، وعزيزي لخضر، الشراكة الأورو متوسطية وآثارها على المؤسسة الاقتصادية، مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة: العدد 31، نوفمبر 2006.(COM WWW.ULUM.NL.)
14. يوسف بن عبد العزيز التركي وسعيد محمد أبو العلا، آلية مقترحة لدعم الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات البحثية من خلال مخرجات البحث والتطوير، جامعة الملك عبد العزيز - عمادة البحث العلمي، 2007.
15. Alan Hughes, **UNIVERSITY-INDUSTRY LINKAGES AND UK SCIENCE AND INNOVATION POLICY**, Working Paper No. 326. University of Cambridge Centre for Business Research, 2006.
16. Maryse S, **Stratégies des PME et intelligence économique**, Economica, Paris, 2^{ème} éd , 2006.
17. Perkmann , W, **University-industry relationships and open innovation: towards a research agenda**, *International Journal of Management Reviews* ,2007 ,p 29.